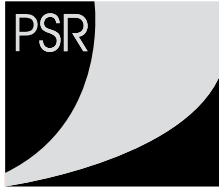


الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال

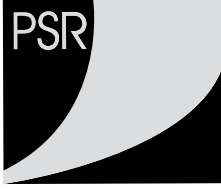
د. محمد السمهوري

دائرة السياسة والحكم



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠١١



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة فهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين

ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

المؤلف

د. محمد السمهوري : باحث اقتصادي وأكاديمي فلسطيني. أنهى تعليمه الثانوي في قطاع غزة، وحصل بعد ذلك على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جمهورية مصر العربية (١٩٧٨)، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من كندا (١٩٨٤)، ودرجة الدكتوراة في الاقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠). عمل د. السمهوري أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الإسلامية وفي جامعة الأزهر بمدينة غزة، كما شغل موقع أستاذ زائر للاقتصاد وباحثاً في اقتصاديات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية. كان د. السمهوري عضواً في مجلس المحافظين للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار» عند تأسيسه في نهاية عام ١٩٩٣، كما عمل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ مستشاراً اقتصادياً في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ثم في وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية، وشارك خلالها في الإعداد والإشراف على الكثير من البرامج والخطط التنموية الفلسطينية التي تم تمويلها من الدول المانحة. كما تولى خلال تلك الفترة أيضاً، من ضمن أشياء أخرى عديدة، مسؤولية الإشراف على ملف الشراكة الأوروبية المتوسطية في وزارة التخطيط الفلسطينية، وأمانة سر أول لجنة وزارية تم تشكيلها للإصلاح والتطوير الإداري في السلطة الفلسطينية سنة ٢٠٠٠. وقد قام د. السمهوري خلال العقد الماضي بكتابة ونشر العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني.

قائمة المحتويات

٥	تقديم المركز.....
٦	تمهيد.....
٧	مقدمة.....
٩	أولاً: التطورات الاقتصادية في قطاع غزة (٢٠٠٧-٢٠١٠).....
٩	(١) الانقسام السياسي الفلسطيني الفلسطيني (حزيران يونيو) ٢٠٠٧.....
١١	(٢) الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على قطاع غزة.....
١٣	(٣) الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠٠٨/٩.....
١٤	(٤) السياسة الإسرائيلية نحو قطاع غزة بعد حادثة «أسطول الحرية».....
١٦	ثانياً: التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية (٢٠٠٧-٢٠١٠).....
١٨	(١) الدعم المالي الدولي لحكومة تصريف الأعمال في رام الله.....
١٨	(٢) الإصلاح المالي وبناء المؤسسات العامة.....
٢٠	(٣) التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية على حرية الحركة.....
٢٠	ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين الضفة والقطاع في ظل الانقسام السياسي.....
٢١	(١) الرواتب والمساعدات المالية.....
٢٢	(٢) سلطة النقد الفلسطينية.....
٢٢	(٣) الكهرباء.....
٢٣	(٤) تنسيق دخول البضائع إلى غزة.....
٢٣	رابعاً: استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع: الصعوبات والخيارات.....
٢٤	(١) صعوبات متوقعة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية.....
٢٦	(٢) الخيارات المقترحة لاستعادة الوحدة الاقتصادية.....
٣٢	ملاحظة ختامية.....

تقديم المركز

يشكل استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني لفترة طويلة تهديداً استراتيجياً بعيد المدى لإمكانات استعادة الوحدة في المستقبل. يكمن التهديد في الخطوات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية التي تتخذها السلطانان القائمتان في الضفة الغربية وقطاع غزة لكي تتمكنوا من إحكام السيطرة على المناطق الخاضعة لكل منهما وتقديم الخدمات لجمهوريهما. تشمل هذه الخطوات قرارات إدارية أو تشريعات أو أحكام أو تشكيل مؤسسات تخدم كل سلطة على حدة بدون تنسيق بينهما أو التزام بالوحدة السياسية والقانونية للمنطقتين. كما أن استمرار الانقسام لفترة طويلة يحدث تحولات مجتمعية-سياسية واقتصادية أخرى، مقصودة أو غير مقصودة، قد تسهم بدورها في تعميق الانفصال بين المنطقتين وقد تخلق فئات وأطراف ذات مصلحة في استمرار الانقسام مما يجعل من الصعب استعادة الوحدة. تهدف هذه الأوراق التي يصدرها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى مراجعة التحولات والتغيرات التي طرأت على الأوضاع السياسية والاقتصادية والمجتمعية بهدف التعرف على مغزاها وتأثيره على فرص استعادة الوحدة وللتحذير من مخاطر الاستمرار في بناء كيانين منفصلين. تتناول هذه الورقة التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية منذ الانفصال، وتقدم بعض الخيارات التي تهدف إلى جسر الهوة الاقتصادية التي حدثت بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الانقسام السياسي.

تمهيد

تكشف هذه الورقة أنه خلال السنوات الثلاثة والنصف التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني (حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ - كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٠)، أن الأوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد سارت في طريقين متناقضين ومختلفين كل الاختلاف. يتضح ذلك من التحولات الكبيرة التي حدثت في الهيكل الاقتصادي للمنطقتين الفلسطينيتين، وفي الطريقة التي تتم فيهما الإدارة الاقتصادية، وفي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على هذه التحولات كما تبينها الإحصائيات المتاحة. ورغم هذا، فإنه من المدهش حقاً بأن هذا التباعد بين الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع لم ينل الاهتمام الكافي عند الحديث عن، أو عند بحث مسألة، المصالحة السياسية الفلسطينية. بل إن التفحص في ورقة المصالحة المصرية تكشف عن أن هذا الموضوع المتعلق بالأبعاد الاقتصادية للانقسام السياسي الفلسطيني، رغم أهميته البالغة، ورغم الاحتمال الوارد بأن يكون عائقاً عند التطبيق العملي لبنود المصالحة على أرض الواقع، لم يتم ذكره أو الإشارة إليه لا من بعيد ولا من قريب، باستثناء ما ورد في الورقة، وبشكل مقتضب، بخصوص إعادة إعمار قطاع غزة. هذا الأمر يتطلب أن يضاف بنداً إلى ورقة المصالحة (قد يكون ضمن مهام اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني) تتعلق بضرورة دراسة ما تم من تغيرات اقتصادية في الضفة والقطاع منذ حدوث الانقسام السياسي، وتوضيح الآثار المختلفة التي ترتبت على ذلك، واقتراح آليات للتعامل مع هذه التبعات بهدف محاولة إعادة «اللحمة الاقتصادية» بين جزئي الوطن الواحد. هذه الورقة هي مساهمة في هذا الاتجاه.

مقدمة

أدى حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ إلى وجود حكومتين فلسطينيتين، إحداها في الضفة الغربية تدعمها حركة التحرير الفلسطيني (فتح)، والثانية في قطاع غزة برئاسة حركة المقاومة الإسلامية (حماس). وقد نتج عن ذلك، من ضمن أشياء أخرى، تكريس حالة من الانفصال الاقتصادي بين المنطقتين كانت حكومة إسرائيل (خلافاً لما نصت عليه اتفاقيات أوسلو من اعتبار المنطقتين وحدة اقتصادية واحدة) قد عملت على إيجاده في السنوات التي سبقت أحداث صيف ٢٠٠٧، واستمرت في العمل على تعزيزه حتى اليوم^١. منذ ذلك الوقت، أخذت الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة تسير في اتجاهين مختلفين كل الاختلاف.

هذا التباين كان نتيجة مباشرة لما عرف في حينه، ولا يزال، بسياسة «الضفة الغربية أولاً» التي تم وضعها وتنفيذها ودعمها من قبل الولايات المتحدة ومجموعة من الدول الأوروبية وإسرائيل، مباشرة بعد السيطرة العسكرية لحركة حماس على قطاع غزة. وفق هذه السياسة، والتي تقوم بالأساس على استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، تم وضع قطاع غزة تحت حصار اقتصادي ومالي ولوجستي خانق، في الوقت الذي حظيت فيه الضفة الغربية وقيادتها السياسية الفلسطينية بالدعم المالي والاقتصادي السخي من مجتمع الدول المانحة. كما قامت إسرائيل، من ناحيتها، بإعادة الضرائب الجمركية إلى الحكومة الفلسطينية في رام الله، والتي كانت إسرائيل قد أوقفت تحويلها للسلطة الفلسطينية في شهر مارس ٢٠٠٦ فور تشكيل حركة حماس لحكومتها الأولى عقب فوزها في الانتخابات التشريعية قبل ذلك بشهرين^٢.

والآن، وبعد مرور ثلاث سنوات ونصف على حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني وعلى تطبيق سياسة «الضفة الغربية أولاً»، يمكن القول بشكل عام، من الناحية الاقتصادية، بأن جوانب الاختلاف الرئيسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة تكمن في ثلاثة مجالات رئيسية: (١) الطريقة التي تتم فيها الإدارة الاقتصادية في المنطقتين، (٢) نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد ومصادر توليد الدخل وفرص العمل، و(٣) الكيفية غير المتكافئة التي تأثر بها اقتصاد المنطقتين خلال الفترة، كما تعكسها البيانات والإحصائيات المتاحة.

وتهدف هذه الدراسة بالأساس إلى تناول هذه الاختلافات (أو التناقضات) الاقتصادية بشئ أكبر من التفصيل والتحليل وذلك بهدف إلقاء مزيد من الضوء عليها، أولاً في قطاع

1 See, "IDF Document: 'Policy Principle: Separating Gaza from the West Bank,'" +972 Magazine (Sept 5, 2010).

٢ للمزيد حول طبيعة سياسة "الضفة الغربية أولاً"، والآثار المترتبة عليها، أنظر الدراسة الآتية للكاتب: Mohammed Samhuri, "The 'West Bank First' Strategy: A Political-Economy Critical Assessment," Working paper no. 2, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University (November 2007).

غزة (القسم الأول من الدراسة) ثم في الضفة الغربية (القسم الثاني من الدراسة). يلي ذلك عرض لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الانقسام السياسي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (القسم الثالث من الدراسة). ثم أخيراً، دراسة الصعوبات المتوقعة أن تقف في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع، وللخيارات المتاحة أمام صانع القرار الفلسطيني للتغلب على هذه العقبات، وتقديم بعض التوصيات بهدف منع الانزلاق نحو المزيد من تعميق الانفصال الاقتصادي، والإجراءات التي يمكن الاتفاق على تنفيذها بين الأطراف ذات العلاقة بهدف جسر الهوة الاقتصادية التي حدثت خلال فترة الانقسام، أو على الأقل لمنع تضخيمها (القسم الرابع). وتنتهي الورقة ببعض الملاحظات الختامية.

أولاً: التطورات الاقتصادية في قطاع غزة (٢٠٠٧-٢٠١٠)

إلى حد كبير، جاءت التطورات الاقتصادية في القطاع خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ كنتيجة مباشرة لتداخل العديد من العوامل التي تمثلت، أولاً، في نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر يناير ٢٠٠٦؛ ثم تفوقها، ثانياً، على القوات التابعة لحركة فتح في المواجهات العسكرية القصيرة التي جرت بعد ذلك في قطاع غزة وانتهت في ١٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ بتولي حركة حماس السيطرة المطلقة على "داخل" قطاع غزة، وما أعقب ذلك من انقسام سياسي فلسطيني؛ وأخيراً، قيام إسرائيل بفرض حصار اقتصادي خانق على قطاع غزة منذ ذلك التاريخ، تم خلاله شن حرب إسرائيلية شاملة على القطاع استمرت ٢٢ يوماً، غير مسبوقه سواء في حدتها، أو في الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي ترتبت عليها.

ويهدف هذا الجزء من الورقة إلى تقديم عرض للتطورات الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني، وللتائج التي ترتبت على الحصار الإسرائيلي للقطاع، وللآثار التي نجمت عن الحرب التي شنتها إسرائيل عليه في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩.

(١) الانقسام السياسي الفلسطيني - الفلسطيني (حزيران (يونيو) ٢٠٠٧)

أدى الانقسام السياسي الفلسطيني بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وما تلى ذلك من وجود حكومتين فلسطينيتين، واحدة في رام الله والأخرى في غزة، إلى زيادة في إضعاف العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين الفلسطينيتين، نتيجة وجود إدارتين مختلفتين للاقتصاد الفلسطيني، تتباين في كل منهما طبيعة السياسة الاقتصادية والطريقة التي يتم فيها ممارستها، كما تتباين فيهما مصادر وطريقة الحصول على الموارد المالية وكذلك أوجه الإنفاق العام لهذه الموارد. وقد كان التأثير الاقتصادي للانقسام أكثر وضوحاً في قطاع غزة منه في الضفة الغربية وذلك، كما أشرنا قبل قليل، بسبب تعرض القطاع للحصار الاقتصادي، وللحرب المدمرة التي شنتها الآلة العسكرية الإسرائيلية عليه.

فمن ناحية، ورغم الانقسام السياسي، إلا أن الحكومة الفلسطينية في رام الله استمرت في دفع رواتب ٧٧ ألف موظف من مدنيين وعسكريين (حوالي ٦٥ مليون دولاراً شهرياً)، مقابل البقاء في بيوتهم وعدم التعاون مع حكومة حركة حماس في غزة. إضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة في رام الله في تغطية جزء من فاتورة الكهرباء التي يحصل عليها القطاع من إسرائيل ومن مصر، كما استمرت في دعم جهازَي الصحة والتعليم، ودفع بعض المساعدات الإنسانية (مدفوعات الشؤون الاجتماعية) للمستحقين من

سكان القطاع. ومع أن هذه المدفوعات المالية من رام الله إلى غزة (بالإضافة إلى الخدمات والمساعدات والرواتب التي تقدمها المنظمات الدولية العاملة في غزة) قد أعفت حركة حماس من جزء كبير من مسؤولياتها المالية تجاه القطاع، إلا أن هناك أعباء مالية أخرى (نفقات جارية) تتحملها حكومة غزة. يتمثل الجزء الأكبر من هذه الأعباء بالأساس في دفع رواتب شهرية «للموظفين الجدد» الذين بلغ عددهم في أول عام ٢٠١٠ حوالي ٣٢ ألف موظف، من بينهم ١٦ ألفاً من رجال الأمن، قامت حركة حماس بتعيينهم (غالبيتهم من كوادرها ومن المتعاطفين معها) محل هؤلاء الذين طلبت منهم حكومة رام الله عدم التعاون مع حكومة حماس، يضاف إلى ذلك، المبالغ اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية للمؤسسات والهيئات والبلديات التابعة لحكومة غزة.

ويبلغ إجمالي النفقات الجارية وفق ميزانية ٢٠١٠ لحكومة حماس حوالي ٥٤٠ مليون دولار. وحسب المسؤولين في وزارة المالية في غزة، فإن جزءاً يسيراً فقط من هذه الميزانية يتم تمويله عن طريق الإيرادات المحلية (٥ مليون دولاراً)، أما الباقي فيتم تمويله من الأموال التي تتبرع بها مؤسسات ومنظمات إسلامية وخيرية في الخارج، بالإضافة إلى إيرادات الزكاة، والمساعدات التي تقدمها بعض الدول المساندة للحركة.^٣ هذه الإيرادات من المصادر المختلفة تكفي بالكاد لتغطية النفقات الجارية لحكومة غزة، دون أن يكون هناك فائض لتمويل مشروعات ذات طابع رأسمالي أو تنموي.

من ناحية أخرى، فإن الإدارة الاقتصادية لقطاع غزة خلال الفترة التي تلت الانقسام السياسي هي بالأساس إدارة اقتصاد واقع تحت الحصار، ويقوم في معظمه على تجارة الأنفاق المنتشرة على طول الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر في منطقة رفح جنوب القطاع. هذه الأنفاق التي يقدر عددها بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ نفق في منطقة لا يزيد طولها عن ١٠ كيلو مترات،^٤ كانت تعتبر إلى حد كبير خلال السنوات الثلاثة الأولى للحصار، وحتى شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٠، المصدر الرئيسي، بل والوحيد في كثير من الأحيان، لتزويد قطاع غزة بكل ما يحتاج إليه من سلع استهلاكية (ومن بعض المواد الخام)، وذلك تعويضاً عن تلك السلع التي كانت تدخل إلى قطاع غزة من خلال المعابر التجارية مع إسرائيل، والتي تم تقليص كمياتها، أو منع دخولها للقطاع كلياً بعد إغلاق المعابر التجارية ضمن سياسة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ صيف ٢٠٠٧،^٥ وقد كانت هذه الأنفاق توفر لقطاع غزة أكثر من ٨٠٪ من احتياجاته من السلع

3 Yezid Sayigh, "Hammas Rule in Gaza: Three Years On," Middle East Brief, No. 41, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University (March 2010).

٤ وتمتد من منطقة حي السلطان جنوب مدينة رفح حتى معبر رفح الحدودي، وتعمل بشكل علني، تحت أعين أبراج المراقبة العسكرية على الجانب المصري من الحدود.

٥ سيتم تناول هذا الموضوع بشكل أكثر من التفصيل في النقطة التالية من هذا البحث.

المستوردة، ويرتبط بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، حوالي ٤٠-٥٠ ألف فرصة عمل، وتشرف على تشغيلها حكومة حركة حماس من خلال منحها التراخيص اللازمة، وتزويدها بالكهرباء من بلدية مدينة رفح، وذلك مقابل رسوم سنوية يدفعها أصحاب الأنفاق للحكومة، وضرائب على السلع والبضائع التي يتم إدخالها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق. هذه الضرائب التي تحصل عليها الحركة وصلت في سنة ٢٠٠٩ وفق أحد التقديرات ما بين ١٥٠-٢٠٠ مليون دولار.^٦

وأخيراً، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى أن حركة حماس خلال السنوات التي أعقبت إدارتها لقطاع غزة قد بدأت تدريجياً (إما بشكل مباشر، أو من خلال أشخاص مرتبطين بالحركة) في التغلغل في عمل القطاع الخاص الفلسطيني وذلك من خلال الاشتراك في مشروعات إنتاجية وخدمية قائمة أو في مشروعات جديدة، بما في ذلك امتلاك العديد من الأنفاق، وامتلاك بعض الاحتكارات التجارية (مثل السجائر)، وشراء العديد من العقارات والأراضي.^٧

(٢) الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على قطاع غزة

مباشرة بعد انتهاء المواجهات الدامية بين حركتي فتح وحماس، وانفراد حركة حماس بحكم القطاع، بدأت إسرائيل بفرض قيود مشددة على قطاع غزة، حيث تحولت هذه القيود بعد ذلك إلى سياسة رسمية حكومية لفرض عقوبات اقتصادية على سكان القطاع.^٨

وقد تمثلت هذه القيود في مجموعة إجراءات شملت إغلاق جميع المعابر الحدودية بين قطاع غزة وإسرائيل أمام الحركة التجارية (بالأساس معبر المنطار/كارني)، وأمام تنقلات الأفراد (معبر بيت حانون/إيريز بين قطاع غزة وإسرائيل، ومعبر رفح بين غزة ومصر). كما قامت إسرائيل بمسح الرمز الجمركي لقطاع غزة من أجهزة الحاسوب في الموانئ البحرية الإسرائيلية، وبالتالي وقف جميع الواردات السلعية إلى قطاع غزة ما عدا تلك التي تم تعريفها (من قبل إسرائيل وحدها) على أنها مواد إنسانية، والتي يتم إدخالها إلى قطاع غزة من خلال المنظمات الدولية الإنسانية العاملة بالقطاع، عن طريق معبر كرم أبو سالم/كيرييم شالوم الواقع عند نقطة الحدود المشتركة بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، تم، تدريجياً وتضاعفياً، خفض كميات الوقود والغاز والكهرباء التي يتم

6 Yezid Sayigh, op. cit; Graham Usher, "Gaza: A Castle in the Sand," Al-Ahram Weekly (Sept. 2-8, 2010)

٧ حول هذا الموضوع، وموضوعات أخرى تتعلق بالجانب المالي لإدارة حركة حماس لقطاع غزة، أنظر Ehud Yaari and Eyal Ofer, "Gaza's Economy: How Hamas Stays n Power," Policy Watch # 1737, Washington Institute for Near East Policy (January 6, 2011).

٨ أنظر قرار الحكومة الإسرائيلية في ١٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه الإجراءات العقابية الاقتصادية، كانت مدعومة من قبل اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة) وذلك بهدف الضغط سياسياً على حركة حماس، وإضعافها، وتوليد سخط شعبي ضدها.

شراءها من إسرائيل لاستخدامها للأغراض التجارية والمنزلية في قطاع غزة. كما تم منع استيراد المواد الخام وقطع الغيار والمعدات الصناعية والزراعية، سواء من إسرائيل أو من باقي دول العالم، ووقف جميع أنواع الصادرات من قطاع غزة.^٩

بالإضافة إلى ذلك، وضعت إسرائيل قيوداً مشددة على حرية الصيد في مياه البحر وذلك عن طريق تقليص المساحة التي يمكن للصيادين في قطاع غزة استغلالها، ومتابعة تنفيذ هذه القيود من خلال مطاردة الزوارق الحربية الإسرائيلية لقوارب الصيد الفلسطينية. كما وضعت إسرائيل قيوداً جديدة على حرية مزارعي قطاع غزة في الوصول إلى أراضيهم وحقولهم المحاذية للحدود مع إسرائيل. كما تم تقييد تزويد البنوك العاملة بقطاع غزة باحتياجاتها من الشيكال الإسرائيلي (عملة التداول الرئيسية في غزة).

وتوالى الضغوط الاقتصادية على غزة خاصة بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية في ١٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧ عن قطاع غزة «منطقة معادية» Hostile Territory،^{١٠} وقيام بعض البنوك التجارية الإسرائيلية بعد ذلك مباشرة، مثل بنك هبوعيليم وبنك ديسكونت، باتخاذ قرارات بقطع كل الروابط والصلات المالية التي تربطها مع البنوك العاملة في قطاع غزة.^{١١}

وقد كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الحصار الإسرائيلي سلبية إلى حد كبير. فحسب الإحصائيات الدولية، فإن ٨٨٪ من سكان القطاع، من لاجئين وغير لاجئين (أي ١,٢ مليون نسمة) أصبح يعتمد كلياً على المساعدات الغذائية التي تقدمها المنظمات الدولية لهم؛ منهم ٧٠٪ يعاني من حالة الفقر المدقع Deep Poverty ويعيش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.^{١٢} كما ارتفعت نسبة البطالة لأكثر من ٤٠٪ (ووصلت النسبة إلى أكثر من ذلك بين فئة الشباب وبين سكان مخيمات اللاجئين)؛ وأصبح ما يربو على ٤٠٪ من السكان غير قادرين على تأمين مستلزماتهم من الطعام Food insecure.

كما تأثرت القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص بقطاع غزة (القطاع الزراعي، الصناعي، قطاع الإنشاءات، والخدمات) بشكل سلبي كبير من جراء سياسة الحصار، وبسبب إغلاق المعابر أمام الحركة التجارية من واردات وصادرات. فقد ترتب على منع استيراد المواد الخام (حيث يعتمد ٨٠٪ من منشآت القطاع الخاص في غزة على المواد الخام

٩ عدد الشاحنات التي كانت تعبر القطاع من إسرائيل بعد فرض الحصار وصل إلى ٢٥٠٠ شاحنة شهرياً (٧٠٪ منها محملة بالسلع الغذائية)، بدلاً من العدد الذي سبق انفراد حركة حماس بالحكم، والذي كان يصل إلى أكثر من ١٠ آلاف شاحنة شهرياً.
Gisha, Restrictions on the transfer of goods to Gaza: Obstructions and Obfuscation (January 2010)

10 <http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2007/Security+Cabinet+declares+Gaza+hostile+territory+19-Sep-2007.htm>

11 Bank Hapoalim To Sever Ties With Palestinian Banks In Gaza, Haaretz, September 25, 2007; In Line With Government Policy, Discount Bank Cuts Ties With Gaza Banks, Haaretz, October 10, 2007.

12 The World Bank Group, West Bank and Gaza, "Country Brief," September 2009

ومستلزمات الإنتاج من الخارج)، وكذلك وقف الصادرات، في إغلاق أكثر من ٩٠٪ من منشآت القطاع الخاص في غزة، إما بشكل مؤقت أو دائم. ونتج عن ذلك ضياع ما يقرب من ٣٥ ألف فرصة عمل في القطاع الصناعي وحوالي ٤٠ ألف فرصة عمل في القطاع الزراعي.^{١٣} وقد تأثرت بشكل خاص من جراء هذه القيود صناعة الملابس وصناعة الأثاث والصناعات الغذائية التي كانت تقوم، على التوالي، بتصدير ما نسبته ٩٠٪، ٧٥٪، و ٢٠٪ من إنتاجها للضفة الغربية وللسوق الإسرائيلي.^{١٤}

كما أدى منع استيراد مواد البناء إلى وقف العمل بأكثر من ٩٥ من المشروعات الإنشائية التي كانت قبل فرض الحصار إما قيد التنفيذ أو جاهزة للبدء فيه (يشمل ذلك مشروعات تابعة للقطاع الخاص، القطاع العام، أو المنظمات الدولية) والتي بلغت تكاليفها الإجمالية حوالي ٣٧٠ مليون دولار. وقد تسبب ذلك في ضياع فرص عمل لعشرات الآلاف من العاملين في قطاع الإنشاءات. وكانت المحصلة الإجمالية لهذه القيود وسياسة الحصار الاقتصادي الإسرائيلي أن القطاع الخاص في قطاع غزة في نهاية سنة ٢٠٠٧، حسب دراسة قامت بها أحد منظمات الأمم المتحدة، كان قد أوشك على الانهيار الكامل.^{١٥}

(٣) الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

جاءت الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في الأيام الأخيرة من سنة ٢٠٠٨ لمدة ثلاثة أسابيع بدون توقف، براً وبحراً وجواً، لتجهز على ما تبقى من النشاط الاقتصادي الرسمي في القطاع والذي كانت قد أنهكته ثمانية عشر شهراً متواصلة من الحصار. فبالإضافة إلى الخسائر الجسيمة في الأرواح،^{١٦} وتدمير ٣٤٢٥ منزلاً تدميراً كاملاً وإصابة ٢٨٤٣ منزلاً بأضرار بالغة (بخسائر بلغت ٢٣٥ مليون دولار)، وتحويل ٦٢٠٠ فلسطيني من سكان القطاع إلى أشخاص بدون مأوى، فإن البنية التحتية للقطاع، والمنهكة أصلاً بفعل الحصار وبفعل سنوات الانتفاضة الثانية، وكذلك المنشآت الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، قد أصابها دمار كبير تقدر تكاليف إصلاحه بمئات الملايين من الدولارات (٥٢٧

١٣ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة حوالي ٧٠ ألف دومت، بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٨٠ إلى ٣٠٠ ألف طن من المنتجات الزراعية سنوياً، يوجه ثلثها إلى الصادرات. كما يوفر قطاع الزراعة في قطاع غزة فرص عمل لأكثر من ٤٠ ألف عامل، يوفرون لقمة العيش لربع سكان القطاع تقريباً.

14 Center for the Legal Protection of Freedom of Movement (Gisha), Commercial Closure: Deleting Gaza's Economy from the Map (Tel Aviv, July 2007)

15 UNDP, The Gaza Strip: A Private Sector in Decline (December 2007); OCHA, The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences, December 2007; and OCHA, Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip, August 2009; Also see "World Bank: Gaza Strip May Face 'Irreversible' Economic Collapse," Haaretz, July 12, 2007.

١٦ تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى وجود ١٤٤٠ قتيل من الفلسطينيين، منهم ٤٣١ طفل و ١١٤ امرأة، ووجود ٥٣٨٠ جريح، منهم ١٩٧٢ طفل و ٨٠٠ امرأة. كما تشير البيانات إلى أن ١٢٪ من الجرحى هي عاهات مستديمة. أنظر التقرير الصادر عن مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية:

OCHA, Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip, August 2009

مليون دولاراً).^{١٧} وقد كان الدمار شاملاً ولم يستثن أي شئ تقريباً: المدارس (حكومية، وخاصة، ومدارس تابعة للأمم المتحدة) والجامعات، المستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف، والمؤسسات والمباني الحكومية، مراكز الشرطة، دور العبادة، شبكات الطرق والإتصالات، شبكات الكهرباء، شبكات المياه، وشبكات الصرف الصحي.^{١٨}

أما بالنسبة للقطاع الاقتصادي، فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن حوالي ٢٦٨ منشأة إنتاجية تم تدميرها بالكامل، وأن ٤٣٢ منشأة تم تدميرها جزئياً. وتشير البيانات أيضاً أن ٤٠٪ من المنشآت التي أصابها الدمار خلال الحرب كانت منشآت صناعية، وبخسائر تقدر بحوالي ١٤٠ مليون دولار. ولم يستثنى الدمار قطاع الزراعة حيث تم تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية (نحو ١٧٪ من مساحة الأراضي الزراعية بقطاع غزة)، كما تم تدمير دفيئات زراعية Green Houses، وإتلاف محاصيل، ونفوق أعداد كبيرة من المواشي والطيور، وتخريب العديد من آبار المياه التي تستخدم في الري. وقد وصلت التقديرات لحجم الخسائر المباشرة في القطاع الزراعي إلى ١٨٠ مليون دولار.^{١٩}

(٤) السياسة الإسرائيلية نحو قطاع غزة بعد حادثة أسطول الحرية (٣١ أيار (مايو) ٢٠١٠)

على إثر الضجة الدولية التي أعقبت قيام إسرائيل في ٣١ أيار (مايو) ٢٠١٠ باعتراض «أسطول الحرية» في المياه الإقليمية الدولية أثناء محاولته الوصول إلى شواطئ غزة بهدف كسر الحصار، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٠ عن نيتها لاتخاذ عدة خطوات لـ «تخفيف» الحصار على القطاع. وقد تضمن هذا القرار الخطوات الآتية: (١) رفع القيود عن دخول بعض السلع الغذائية التي كانت ممنوعة من قبل، والأخذ بنظام القائمة السلبية negative list، أي أن يسمح بدخول القطاع جميع السلع ما عدا تلك التي تشملها قائمة المنع؛ (٢) زيادة عدد الشاحنات المسموح بدخولها للقطاع؛ (٣) زيادة عدد ساعات عمل معبر كرم أبو سالم/كريم شالوم؛ (٤) الإسراع في دخول مواد البناء للمشروعات الممولة من الجهات الدولية؛ (٥) منح تسهيلات لحركة الأفراد حسبما تسمح الظروف والاعتبارات الأمنية.^{٢٠}

لكن قرار الحكومة الإسرائيلية هذا لم يشمل رفع القيود المفروضة على واردات قطاع غزة من مستلزمات البناء (مثل الحديد، والإسمنت، وغيرها) التي يحتاجها القطاع

١٧ مزيد من التفاصيل حول حجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة، أنظر التقارير الآتية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمفوضية الأوروبية: UNDP, One Year After Report: Gaza Early Recovery and Reconstruction Needs Assessment (May 2010); European Commission, Final Report: Damage Assessment and Needs Identification in the Gaza Strip (March 2009)

١٨ مزيد من التفصيل حول حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية في قطاع غزة نتيجة الحرب الأخيرة، أنظر على سبيل المثال، التقرير الآتي: (Gisha, Red Lines Crossed: Destruction of Gaza's Infrastructure (August 2009).

١٩ المصدر السابق.

٢٠ بدلاً من العمل بنظام القائمة الموجبة positive list، حيث يحظر دخول جميع السلع إلى القطاع ما عدا تلك الموجودة في القائمة.

الخاص، سواء قطاع الأعمال أو القطاع العائلي، لإعادة إعمار ما دمرت الحرب الأخيرة على غزة؛ أو رفع القيود على صادرات القطاع من السلع الزراعية والصناعية.^{٢١} كما لم يشمل القرار الإسرائيلي رفع القيود على حرية مزارعي القطاع في الوصول إلى أراضيهم المتاخمة للمناطق الحدودية مع إسرائيل والتي تشكل ١٧٪ من مساحة قطاع غزة، وتشمل ٣٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية فيه، وتحتوي على عدد كبير من آبار المياه.^{٢٢} ولم تتناول التسهيلات كذلك رفع القيود عن حرية صيادي الأسماك في الوصول إلى أبعد من ثلاثة أميال بحرية من شواطئ غزة (والتي تشكل ١٥٪ فقط من مسافة الـ ٢٠ ميل بحري التي أقرتها اتفاقية أوسلو لهم).^{٢٣}

وتشير التقارير الدولية الأخيرة بأنه رغم حدوث «تحسن طفيف» فيما يتعلق بدخول السلع الغذائية التي كانت ممنوعة من قبل، إلا أنه بشكل عام، وبعد مرور ٦ أشهر على إعلان الحكومة الإسرائيلية (أي حتى كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٠) عن سياستها الجديدة تجاه قطاع غزة، فإنه لم يطرأ أي تغيير جذري على طبيعة الحصار الشامل المفروض على غزة، ولا على السياسة «العقابية» الإسرائيلية نحو سكان القطاع.^{٢٤}

فحسب البيانات الدولية المتاحة، فإن الواردات من السلع الغذائية، بعد الزيادة التي حدثت فيها، لا تزال تشكل ٣٥٪ من احتياجات سكان القطاع. كما أن الواردات من مواد البناء لا تزيد عن ١١٪ مما يحتاجه قطاع غزة، ويقتصر دخولها فقط لتنفيذ بعض المشروعات الممولة دولياً وبعد حصول موافقة إسرائيل المسبقة عليها. ولازال معبر كرم أبو سالم/كبيرم شالوم يعمل بأقل من كامل طاقته، ومعبر المنطار/كارني لا زال مغلقاً. إضافة إلى ذلك، لم يطرأ تغيير يذكر على القيود المفروضة على حرية سكان القطاع في السفر إلى الخارج؛ وما عدا القليل من شحنات الفراولة التي سمح بتصديرها، فإن الحظر مازال سارياً على صادرات قطاع غزة. وأخيراً، فإن الواردات من الوقود والغاز لا زالت تشكل ٥٣٪ فقط من حاجة سكان القطاع لها.^{٢٥}

٢١ خلال السنوات الثلاثة للحصار، ٢٠٠٧-٢٠١٠، لم يغادر قطاع غزة سوى ٢٠ شاحنة محملة بالتوت الأرضي والزهور، مقارنة بالمتوسط السنوي لعدد الشاحنات (٥٥٠٠ شاحنة) المحملة بصادرات القطاع الزراعية والصناعية. أنظر Pal Trade, *One year after the military operation- An Outlook on Gaza Strip Crossings & Damaged Industrial Establishments* (Jan 2010).

٢٢ نصت اتفاقية أوسلو الانتقالية لسنة ١٩٩٥، على وجود مناطق عازلة على طول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة مع إسرائيل بعرض ٥٠ متراً داخل أراضي قطاع غزة. هذه المناطق تم توسيع مساحتها إلى ١٥٠ متراً خلال الانتفاضة الثانية.

23 See OCHA, *Between a Fence and a Hard Place: The Humanitarian Impact of Israeli-Imposed Restrictions on Access to Land and Sea in the Gaza Strip* (Aug 2010). Also see OCHA/ FAO, *Farming without Land, Fishing without Water: Gaza Agriculture Sector Struggle to Survive* (May 2010)

24 *Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade* (December 2010). A report published by a coalition of 24 humanitarian organizations.

وبشكل إجمالي، فإنه في ظل استمرار القيود الإسرائيلية على قطاع غزة، ومواصلة سياسة الحصار الشامل على سكانه، وتعذر وجود مناخ مواتي يساعد على البدء بعملية الانتعاش الاقتصادي، وفي ظل استمرار تدهور البنية التحتية (شبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، الطرق، ...) وتراجع مستويات الأداء في قطاعات الصحة والتعليم،^{٢٦} فإن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة لا زالت تعاني من حالة ركود كبير، ولا زالت جهود إعادة الإعمار بعد مرور سنتين على الحرب الأخيرة على غزة تراوح مكانها، ولا زالت التبعات الاقتصادية والاجتماعية للحصار (انخفاض معدلات الدخل الفردي، زيادة نسب الفقر والبطالة، ارتفاع أعداد المعتمدين من سكان القطاع على المساعدات والإغاثة الدولية لتأمين حد أدنى ومقبول إنسانياً من العيش الإنساني...) تشكل الطابع العام السائد للحياة في قطاع غزة.^{٢٧}

ثانياً: التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية (٢٠٠٧-٢٠١٠)

إلى حد كبير، فإن التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة خلال السنوات الثلاثة والنصف التي أعقبت حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني قد تأثرت بثلاثة عوامل رئيسية: (١) الدعم المالي والفني الدولي غير المسبوق المقدم لحكومة تصريف الأعمال التي يقودها الدكتور سلام فياض، (٢) تركيز الحكومة الفلسطينية على مسألة الإصلاح المالي وبناء المؤسسات العامة استعداداً لقيام الدولة الفلسطينية، و(٣) التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية التنقل والحركة للأفراد والسلع في الضفة الغربية. وقد كان تأثير هذه العوامل الثلاث (والتي سيتم تناولها بشيء أكثر من التفصيل بعد قليل) على الوضع الاقتصادي والأمني في الضفة الغربية، بشكل عام، موجباً، حيث وصلت معدلات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية ٦٪ في سنة ٢٠٠٨، و ٦,٣٪ في سنة ٢٠٠٩، ومن المتوقع حسب آخر تقديرات صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة النمو إلى ٨٪ حتى نهاية العام ٢٠١٠.^{٢٨}

ومع هذا، يجب التذكير هنا بأن الإطار العام الذي أحاط بهذه التطورات الاقتصادية، كان، ولا يزال، مُقيداً إلى حد كبير نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي للضفة الغربية، ووجود المستوطنات اليهودية (١٤٤ مستوطنة يقطنها أكثر من نصف مليون إسرائيلي)، والطرق الخاصة بهم، والقواعد العسكرية الإسرائيلية، والمناطق الأمنية

٢٦ حسب بيانات وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة، الأنروا، فإن ما يقرب من ٤٠ ألف تلميذ لم يتمكنوا من الالتحاق بمدارسهم هذا العام بسبب النقص في مواد البناء اللازمة لترميم وإعادة إعمار وبناء مدارس لهم. أنظر المصدر السابق، ص. ٧. أنظر أيضاً "Gaza pupils study in iron-made classrooms" People's Daily online (December 25, 2010)

٢٧ أنظر التقرير الشهري لمكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية: (OCHA, *The Humanitarian Monitor* (July 2010)

28 See, IMF, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee (New York, September 21, 2010).

الإسرائيلية، والجدار الفاصل، والقيود على الوصول لمنطقة غور الأردن، وتقييد حرية استعمال الموارد الطبيعية (المياه والأرض)، ووجود مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وعدم قدرة صانع القرار الاقتصادي الفلسطيني من الاستفادة من ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية التي تشكل بمجموعها ما يعرف بالمنطقة C، واقتصار حرية التخطيط والتطوير على ٤٠٪ فقط من أراضي الضفة الغربية (المنطقتين A و B)، وهي مناطق مشتهة وغير متصلة جغرافياً. هذه القيود جميعاً تلقي بظلالها الثقيلة على إمكانية استمرار sustainability معدلات النمو التي شهدتها الضفة الغربية خلال السنوات الثلاثة والنصف الماضية، وتحد من قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على الانطلاق، وتجعل من الاقتصاد الفلسطيني رهينة لاستمرار تدفق المساعدات الدولية.^{٢٩}

كما يجب التذكير أيضاً بأن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة محل الدراسة كان مدفوعاً أساساً بزيادة غير مسبوقه في المساعدات المالية الدولية، والتي أدت بدورها إلى زيادة في الإنفاق الحكومي (بنسبة ٢٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، من ٢,٥ مليار دولار إلى ٣,١٩ مليار دولار)، وبالتالي إلى زيادة مقابلة في الاستهلاك المحلي (خاصة في قطاعات التجارة والإنشاءات). عامل آخر ساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية تمثل في ارتفاع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية، حيث وصل عددهم في نهاية الربع الأول لسنة ٢٠١٠ إلى ٨٣ ألف عامل يحصلون على ٢٣٨ مليون دولار سنوياً.^{٣٠} بينما لم تشهد الفترة نفسها زيادة تذكر في نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، حيث لم ينمو قطاع الصناعة في سنة ٢٠٠٩ سوى بنسبة ٣٪. وبينما تشير التقديرات الأولية إلى حدوث نمو في قطاع الزراعة بنسبة ٢٠٪، إلا أن تأثير ذلك على الاقتصاد كان ضئيلاً نظراً لانخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٥٪ فقط).

أكثر من هذا، فإن الأرقام المتوفرة عن قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تشير إلى أن الزيادة في الاستهلاك المحلي الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة محل البحث قد ترجمت في معظمها إلى زيادة في الواردات السلعية من إسرائيل بنسبة ٢٥٪، في الوقت الذي لم تزد فيه الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال نفس الفترة سوى بنسبة ٦,٥٪ فقط، وبالتالي أدى ذلك إلى حدوث زيادة في حجم العجز التجاري مع إسرائيل.^{٣١}

29 World Bank, The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (New York, September 21, 2010).

٣٠ البنك الدولي، المصدر السابق

31 World Bank - A Palestinian State in Two Years: Institutions for Economic Revival, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (Sept. 22, 2009).

(١) الدعم المالي الدولي لحكومة تصريف الأعمال في رام الله

بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال في رام الله، تم الإعلان مباشرة عن إعادة تقديم الدعم المالي من الدول المانحة والذي كان قد تم تعليقه بعد تشكيل حكومة حماس الأولى في نهاية آذار (مارس) ٢٠٠٦. ففي مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في باريس في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧ بحضور ٩٠ دولة ومنظمة دولية بهدف حشد الدعم المالي للحكومة الفلسطينية الجديدة، بلغت التعهدات المالية ٧,٧ مليار دولار على مدى السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠، وهو ما فاق المبلغ الذي كانت السلطة الفلسطينية قد طلبته في حينه (٥,٦ مليار دولار لتمويل «خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠»)^{٣٢}. وحسب آخر البيانات المتاحة، فقد تسلمت السلطة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ دعماً مالياً دولياً لسد العجز الجاري في ميزانيتها يقدر بحوالي ٣,٧٢٥ مليار دولار موزعين كآآتي: ١,٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨، و ١,٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩، و ٥٢٥ مليون دولار في النصف الأول من سنة ٢٠١٠.^{٣٣}

يضاف إلى هذا الدعم الدولي، ما تحصل عليه السلطة الفلسطينية في رام الله من إيرادات المقاصة عن الواردات الفلسطينية التي تصل إلى الضفة الغربية عبر الموانئ الإسرائيلية، والتي تقوم إسرائيل بتحويلها وتحويلها للسلطة الفلسطينية مباشرة بعد ذلك، حسب اتفاقية باريس الاقتصادية. هذه الإيرادات (والتي كانت إسرائيل قد أوقفت تحويلها عقب تشكيل حكومة حماس الأولى في آذار (مارس) ٢٠٠٦ ثم أعادت تحويلها بعد تشكيل حكومة فياض، بداية بالإفراج عن حوالي ٥٠٠ مليون دولار كانت إسرائيل قد احتجزتها) بلغت أكثر من مليار دولار سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هناك أيضاً ما يصل إلى السلطة الفلسطينية من أموال أجنبية عبر صناديق تم تأسيسها لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني.

(٢) الإصلاح المالي وبناء المؤسسات العامة استعداداً لقيام الدولة الفلسطينية

يقوم برنامج الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية منذ البداية على مبدأ «بناء المؤسسات العامة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية». كان هذا واضحاً في الوثيقة التي قامت الحكومة الفلسطينية بعرضها على الدول المانحة بعد ستة أشهر من حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧، وفي وثيقة «الخطة

٣٢ بلغ حجم الدعم الدولي المطلوب خلال هذه السنوات الثلاثة لتمويل العجز في الميزانية الجارية للسلطة الفلسطينية وتمويل بعض المشروعات التنموية، على التوالي، ١,٣ مليار دولار و ٢١٥ مليون دولار (سنة ٢٠٠٨)، ١,٦ مليار دولار و ٤٠٠ مليون دولار (سنة ٢٠٠٩)، و ١,٤ مليار دولار و ٦٦٧ مليون في سنة (٢٠١٠). أنظر

Palestinian National Authority, Palestinian Reform and Development Plan: 2008-2010, Ramallah, Palestine

33 World Bank, The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (September 21, 2010), p. 8

34 Palestinian National Authority, Building a Palestinian State: Towards Peace and Prosperity, Ramallah, Palestine (December 2007)

الفلسطينية للتنمية والإصلاح للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠»،^{٣٥} وفي الوثيقة الثالثة التي قامت الحكومة الفلسطينية بعرضها على الدول المانحة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩ بعنوان «فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، حيث تم تحديد فترة عامين، أي في شهر آب (أغسطس) ٢٠١١، لاستكمال بناء المؤسسات، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.^{٣٦} في هذه البرامج جميعاً، فإن هناك حزمة من الأهداف والسياسات العامة، والعديد من المشروعات التي تشمل أربعة قطاعات رئيسية: الحكم Governance، القطاع الخاص، والبنية التحتية، والقطاع الاجتماعي. وبشكل أساسي، فإن هذه البرامج، وبعد سنوات ثلاثة ونصف من الانقسام الفلسطيني، قد حققت تقدماً ملموساً في العديد من المجالات التي تشمل بشكل رئيسي ما يلي: قطاع الأمن وإعادة النظام والقانون؛^{٣٧} وإجراء إصلاحات في النظام المالي والإدارة المالية (المال العام)، وترشيد الإنفاق العام بهدف تخفيض العجز في الموازنة الجارية، وتوفير موارد ذاتية لتمويل مشروعات تنموية؛ وتقوية مؤسسات القطاع العام وأجهزة الحكم المحلي وتعزيز قدراتهم للوصول إلى أكبر قدر من الكفاءة في تقديم الخدمات العامة لجمهور المواطنين؛ تقوية القطاع الخاص الفلسطيني الكفاءة في تقديم الخدمات العامة لجمهور المواطنين؛ تقوية القيادة في عملية النمو الاقتصادي وخلق فرص عمالة منتجة لتحقيق الرخاء الاقتصادي في الضفة الغربية؛ وأخيراً توفير شبكة أمان اجتماعي Social safety Net للطبقات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.

ويقوم برنامج عمل الحكومة الفلسطينية منذ البداية على فرضية أساسية مؤداها أن تحقيق خطوات ملموسة في مجال الأمن والنظام وفرض القانون في المناطق التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية سيؤدي، مع مرور الوقت، إلى تخفيف القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهذا بدوره سيؤدي إلى تعزيز ثقة القطاع الخاص الفلسطيني وتشجيعه على الاستثمار والإنتاج، وتنشيط الحركة التجارية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيف نسب البطالة والفقير بين السكان. ويقوم برنامج عمل الحكومة الفلسطينية أيضاً على أساس أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم الدعم المالي لتغطية العجز في الموازنة الجارية وتمويل المشروعات التنموية، مما سيساعد على تحقيق أهداف البرنامج الحكومي في بناء المؤسسات العامة من أجل بناء الدولة.^{٣٨}

35 Palestinian National Authority, Palestinian Reform and Development Plan: 2008-2010, Ramallah, Palestine.

36 Palestinian National Authority, Palestine: Ending the Occupation, Establishing the State, Program of the Thirteenth Government, Ramallah, Palestine (August 2009).

٣٧ عن ما تم تحقيقه في هذا القطاع، والتمن الذي يتم دفعه فلسطينياً مقابل هذه الإنجازات، أنظر الدراسة الحديثة التالية لمجموعة الأزمات الدولية:

International Crisis Group, Squaring the Circle: Palestinian Security Reform under Occupation, Middle East report no. 98 (September 7, 2010)

٣٨ من أجل تقييم نقدي لبرنامج الحكومة الفلسطينية المتعلق ببناء المؤسسات العامة، أنظر Nathan J. Brown, "Are Palestinians Building a State?" Carnegie Endowment for International Peace, (June 2010)

(٣) التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية على حرية الحركة في الضفة الغربية

أدت الجهود التي قامت بها السلطة الفلسطينية لفرض النظام والقانون، وكذلك التنسيق الأمني مع إسرائيل، إلى تحسن ملحوظ في الوضع الأمني في الضفة الغربية. وقد تلى هذا التحسن تخفيف تدريجي للقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين، ورفع لبعض الحواجز العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقد تزامن ذلك في السنة الأخيرة مع السياسة الإسرائيلية الجديدة التي تعرف باسم «السلام الاقتصادي» والتي تقوم على فرضية أن حدوث «تحسن في مستوى معيشة» السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وحدوث انتعاش اقتصادي هناك، سوف يسهل من إمكانية التوصل إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن هذا التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية قد أدى إلى تحسن ملموس في حرية التنقل بين المدن الفلسطينية مقارنة بما كان عليه الحال من قبل، وإلى زيادة في النشاط التجاري الداخلي، إلا أن هذا الرفع الجزئي للقيود ظل، وحسب تقدير البنك الدولي، عبارة عن «مسكنات» (Palliatives)،³⁹ لم تغير إلا قليلاً فقط من طبيعة القيود الثقيلة التي تحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو.⁴⁰ يرجع ذلك إلى حقيقة أن الإجراءات الإسرائيلية لتخفيف القيود تجري في ظل استمرار احتلال عسكري، وتوسع استيطاني، وبناء جدار فاصل، ووجود طرق لاستعمال الإسرائيليين دون غيرهم، واستمرار لوجود المئات من الحواجز والقيود الإسرائيلية التي تحد من حرية حركة الفلسطينيين في الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية، وفي منعهم من استعمال الموارد الطبيعية المتاحة لديهم، وفرض القيود على وصولهم لـ ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية بما في ذلك منطقة غور الأردن.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الانقسام السياسي

ترتب على الانقسام السياسي الفلسطيني، وما تلاه من تشديد للقيود الإسرائيلية على قطاع غزة التي كانت مفروضة سابقاً، ثم وضع القطاع كله تحت الحصار الاقتصادي الخانق كجزء من سياسة رسمية إسرائيلية مدعومة غربياً، أن وصلت العلاقة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حالة غير مسبوقة من الضعف لم تشهدا العلاقة بينهما منذ عام ١٩٦٧، وبحيث أصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود اقتصاد فلسطيني واحد، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، أو وجود إدارة وسياسة وهيكل اقتصادي واحد

39 World Bank - A Palestinian State in Two Years: Institutions for Economic Revival, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (Sept. 22, 2009), p. 8.

40 World Bank, Towards a Palestinian State: Reforms for Fiscal Strengthening, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (Madrid, April 13, 2010)

للأراضي الفلسطينية المحتلة. من ناحية ثانية، فقد تم استغلال حالة الانقسام السياسي الفلسطيني من طرف إسرائيل التي كانت قد عملت بشكل حثيث خلال السنوات التي سبقت الانقسام، أي قبل انفراد حركة حماس بالحكم في قطاع غزة، على تعزيز حالة الانفصال الاقتصادي بين جزئي الوطن (وبالتحديد عن طريق وضع العديد من القيود على حركة التبادل التجاري بينهما)،^{٤١} مخالفة بذلك ما كانت قد نصت عليه «اتفاقيات أوسلو الانتقالية» من اعتبار الضفة والقطاع بمثابة اقتصاد واحد. من ناحية ثالثة، وكتيجة مباشرة لفرض الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، وتحول اقتصاد القطاع إلى اقتصاد غير رسمي بسبب تجارة الأنفاق التي أصبحت تشكل أحد أعمدة اقتصاد غزة الرئيسية خلال فترة السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠، فقد ساعد كل ذلك على ربط اقتصاد القطاع بمصر بشكل غير رسمي، كما ساعد على الابتعاد التدريجي لقطاع غزة عن اقتصاد الضفة الغربية.

ورغم كل ذلك، فلا زال يوجد هناك نوعاً من التواصل الاقتصادي بين الضفة الغربية والقطاع في ظل استمرار الانقسام السياسي، وإن كان هذا التواصل موجوداً باتجاه واحد فقط، أي من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. تتمثل هذه العلاقة في أربعة مجالات رئيسية هي: (١) دفع الرواتب وتقديم المساعدات المالية لموظفي السلطة الفلسطينية ولطبقات الفقيرة في غزة، و(٢) تسهيل دخول الشيكال الإسرائيلي إلى قطاع غزة، و(٣) دفع فاتورة كهرباء قطاع غزة، و(٤) التنسيق بشأن دخول السلع والبضائع من إسرائيل إلى قطاع غزة.

(١) الرواتب والمساعدات المالية: فالحكومة الفلسطينية في رام الله لا زالت تدفع الرواتب الشهرية (٦٥ مليون دولاراً شهرياً تقريباً) لحوالي ٧٧ ألف موظف في قطاع غزة، من مدنيين وعسكريين، ممن كانوا يعملون في مؤسسات السلطة الفلسطينية قبل حدوث الانقسام السياسي وانفراد حركة حماس بإدارة دفة الحكم في قطاع غزة، والذين كانت حكومة رام الله قد طلبت منهم البقاء في بيوتهم وعدم التعاون مع حركة حماس في إدارة المؤسسات العامة. كما أن الحكومة في رام الله لا زالت تقوم بدفع مخصصات التقاعد للموظفين في قطاع غزة، وبتقديم مساعدات نقدية أخرى لحوالي ٤٠ ألف عائلة فلسطينية في القطاع ممن يندرجون تحت فئة الطبقات المحتاجة. إضافة إلى ذلك، تولت حكومة رام الله تقديم مساعدات مالية مباشرة لسكان قطاع غزة من الذين تضررت مساكنهم من جراء الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩.

٤١ من بين هذه القيود كان التلكؤ والتأخير المتعمد في إدخال البضائع القادمة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة عبر معبر كارني / المنطار، وإعطاء البضائع الإسرائيلية، ثم تلك القادمة للقطاع عبر الموانئ الإسرائيلية، الأولوية في إدخالها للقطاع. وقد كان هذا التأخير يتسبب في إحداث أضرار مادية كبيرة (خاصة في السلع القابلة للتلف بسرعة) وإلى ارتفاع في تكاليف تكلفة النقل بسبب طول الفترة الزمنية التي تنتظرها الشاحنات القادمة من الضفة الغربية على الجانب الإسرائيلي من المعبر، وبشكل يجعلها غير قادرة على التنافس مع مثيلاتها من السلع القادمة من إسرائيل أو من الخارج.

(٢) سلطة النقد الفلسطينية: وفق تقديرات سلطة النقد الفلسطينية في رام الله، فإن البنوك العاملة في قطاع غزة (٤٣ بنكاً) تحتاج بشكل يومي، في المتوسط، إلى حوالي ٣٠٠ مليون شيكل إسرائيلي لمقابلة احتياجات القطاع المختلفة من النقود. وخلال السنوات الثلاثة والنصف التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني، وبسبب الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة، كانت هناك فترات نقص فيها الشيكال الإسرائيلي (عملة التداول الرئيسية) في السوق، بسبب منع إسرائيل وصول الشيكال بشكل منتظم إلى قطاع غزة، مما أدى إلى صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالتبادل التجاري داخل القطاع، وفي دفع رواتب الموظفين والمستفيدين من مدفوعات الشؤون الاجتماعية، وفي دفع (نقداً) ثمن ما يتم استيراده من بضائع استهلاكية تسمح إسرائيل بدخولها لقطاع غزة. كما تأثرت أيضاً العملات الأخرى المتداولة في القطاع (الدولار الأمريكي والدينار الأردني) بهذه القيود المفروضة على دخول العملات إلى غزة، واقتصر وجودها على الكميات التي تنقلها المنظمات الدولية، وبالذات الأنروا (١٣,٥ مليون دولار شهرياً)، لدفع رواتب مستخدميها وتغطية نفقات تشغيلها. وللتعامل مع هذه المشكلة، فقد توصلت سلطة النقد الفلسطينية في سنة ٢٠٠٩ إلى اتفاق (غير رسمي) مع البنك المركزي الإسرائيلي يهدف إلى تحويل ٥٠ مليون شيكل شهرياً إلى قطاع غزة، وإن كان التحويل الشهري قد تجاوز الكمية المتفق عليها منذ منتصف عام ٢٠١٠.^{٤٢}

(٣) فاتورة الكهرباء: توجد بقطاع غزة محطة واحدة لتوليد الكهرباء قامت إسرائيل بتدمير ٦ من المولدات الثمانية العاملة فيها في ٢٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ في غارة جوية عقب قيام مليشيات تابعة لحركة حماس بخطف أحد الجنود الإسرائيليين، ثم منعت بعد ذلك (حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام) وصول الأدوات والمعدات اللازمة لإصلاح المحطة حتى تتمكن من توليد ٨٠ ميغاوات من الكهرباء يومياً اللازمة لتزويد سكان القطاع بجزء (٣٠٪) من حاجتهم من الكهرباء. وقد كان الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من شهر آذار (مارس) ٢٠٠٦ وحتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩ يقوم بدفع فاتورة الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء والمشتري من إسرائيل، قبل أن يقرر، أي الاتحاد الأوروبي، تحويل مسؤولية دفع الفاتورة إلى حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي كانت تتولى دفع فاتورة الكهرباء المشتراة من إسرائيل (١٢٠ ميغاوات، تكفي لسد ٥٠٪ من حاجة القطاع للكهرباء) ومن مصر (١٧ ميغاوات، تغطي ٧٪ من حاجة غزة من الكهرباء). منذ ذلك الوقت، حدثت خلافات كبيرة بين الحكومتين في رام الله وغزة على كيفية سداد فاتورة الوقود المشتري من إسرائيل، وعلى المبالغ المطلوب تسديدها ثمناً للوقود. نتيجة ذلك، فإن ما يصل إلى قطاع غزة من وقود

إسرائيلي خلال الأشهر الأخيرة تتأرجح كمياتها من وقت لآخر، ولا يكفي لتشغيل محطة الكهرباء بطاقتها الكاملة مما يؤدي إلى قطع التيار الكهربائي عن السكان لفترات تتراوح بين ٨-١٢ ساعة يومياً.^{٤٣}

(٤) التنسيق لدخول البضائع إلى غزة وتنفيذ بعض المشروعات الدولية: الوجه الرابع والأخير لأوجه العلاقة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الانقسام السياسي الراهن يتعلق بالتنسيق مع إسرائيل بخصوص ما يتم إدخاله من السلع إلى قطاع غزة، حيث تقوم لجنة التنسيق الفلسطينية الموجودة في غزة بالاتصال بوزارة الاقتصاد الوطني في رام الله، ثم تقوم الأخيرة بالتنسيق مع إسرائيل بخصوص السلع التي يحتاجها القطاع والتي تسمح إسرائيل بدخولها لغزة. من ناحية أخرى، وبعد إعلان إسرائيل في شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٠ عن سياستها المتعلقة «بتخفيف» القيود المفروضة على قطاع غزة، تقوم السلطة الفلسطينية في رام الله بدراسة المشروعات المقدمة لها من قبل المؤسسات الدولية التي تقوم بتمويلها من أجل تنفيذها بقطاع غزة. وبناء على اتفاق مسبق مع السلطة الفلسطينية، تقوم إسرائيل بالسماح بدخول مواد البناء اللازمة لتنفيذ المشروعات الموافق عليها من قبل حكومة تصريف الأعمال في رام الله.

رابعاً: استعادة «الوحدة الاقتصادية» بين الضفة والقطاع: الصعوبات والخيارات

يتضح من العرض الذي تم تقديمه حتى الآن في هذه الورقة فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الزمنية التي تلت وقوع الانقسام السياسي الفلسطيني، بأن هناك تحولات هامة (ومتناقضة إلى حد كبير) قد حدثت في المجال الاقتصادي في المنطقتين. هذه التحولات تتعلق بالأساس بطبيعة الهيكل الاقتصادي من ناحية، وبطريقة الإدارة الاقتصادية في كل منهما من ناحية ثانية، وما تركه كل ذلك من آثار ملموسة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وسوف نتناول بشيء من التفصيل في هذا الجزء الرابع والأخير من الورقة، وبناءً على ما تم توضيحه من تغيرات وتطورات اقتصادية في الضفة والقطاع، ماهية الصعوبات التي يمكن أن تقف عقبة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بينهما، وكذلك الخيارات المختلفة التي يمكن للقيادة الفلسطينية دراستها للتعامل مع هذه الصعوبات في حالة أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن المصالحة السياسية داخل البيت الفلسطيني.

وقبل الدخول في تفاصيل هذا الجانب، فقد يكون من المناسب التأكيد هنا، بأن ما حدث من تحولات كبيرة في المجال الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتطلب قدراً أكبر

43 Gisha, Electricity Shortage in Gaza: Who Turned Out the Lights (May 2010); OCHA, Gaza's Electricity Crisis: The Impact of Electricity Cuts on the Humanitarian Situation (May 2010)

من التعمق في الدراسة والتحليل يفوق بكثير ما تم استعراضه في هذه الورقة. وبالتالي، وحتى لا يتحول الموضوع الاقتصادي إلى عائق يقف في طريق المصالحة السياسية، فإن الأمر يتطلب، وبالسرعة الممكنة، تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين بهدف القيام بدراسة معمقة لكافة الآثار الاقتصادية التي ترتبت على الانفصال السياسي خلال السنوات الثلاثة والنصف الفائتة. الهدف من هذه اللجنة المقترحة هو وضع تصورات عملية لجسر الهوة الاقتصادية التي حدثت من ناحية، واقتراح خطوات محددة لمنع الانزلاق نحو المزيد من تعميق الانفصال الاقتصادي بين الضفة والقطاع من ناحية ثانية، ووضع توصيات لصانع القرار الفلسطيني لكيفية لتعامل معها من ناحية ثالثة، وبحيث تكون هذه الإجراءات المقترحة داعمة لـ، أو، إن أمكن، بالتزامن مع، الجهود الرامية لتشجيع المصالحة السياسية. هذه هي التوصية الرئيسية الأولى لهذه الدراسة. وكما تمت الإشارة إليه في بداية هذه الورقة، فإن ورقة المصالحة الفلسطينية، وباستثناء ما ورد فيها بشكل عابر في مسألة إعادة إعمار القطاع، تكاد تخلو من أي إشارة إلى هذا الموضوع. ننتقل الآن إلى موضوع الصعوبات والخيارات المتعلقة بمسألة إمكانية استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة وغزة.

(١) صعوبات متوقعة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع

يكفي للدلالة على جدية الأمر فيما يتعلق بمسألة الصعوبات المتوقعة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع أن نشير هنا إلى أنه في الوقت الذي قد لا يكون هناك فيه أي مشكلة تذكر، من الناحية النظرية على الأقل، في حالة التوصل لاتفاق بشأن المصالحة السياسية الفلسطينية، في أن يلحق قطاع غزة بالجهود الجارية حالياً في الضفة الغربية والتي تستهدف بناء المؤسسات العامة والإصلاح الإداري والمالي،^{٤٤} إلا أنه من غير الواضح تماماً في هذا المقام كيف يمكن التغلب على مسألة إعادة ٧٧ ألف موظف حكومي (مدني وعسكري) إلى مواقع عملهم في أجهزة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة (والتي كانت حكومة رام الله قد طلبت منهم عقب حدوث الانقسام السياسي، البقاء في بيوتهم وعدم العمل مع حكومة غزة)، في الوقت الذي قامت فيه حركة حماس بتوظيف ما يقرب من ٣٥ ألف موظف بدلاً منهم من أجل تسهيل مهمة تقديم الحركة لخدماتها الحكومية لسكان القطاع.

هذا الموضوع يزداد تعقيداً في ظل السياسة المعلنة لحكومة تصريف الأعمال في رام الله، حيث أن جزءاً من برنامج الإصلاح الإداري والمالي الذي تبناه الحكومة، وبدعم من الدول المانحة وبعض المؤسسات المالية الدولية، يقوم على أساس وضع حد للزيادة في

٤٤ نحن لا نتناول هنا موضوع الإصلاح الأمني لأنه جزء لا يتجزأ من ورقة المصالحة المصرية.

التوظيف في مؤسسات السلطة ومنع أي زيادة غير مقبولة في فاتورة الرواتب الحكومية كأحد طرق تقليص العجز في الموازنة الجارية. وبكلمات أخرى، فإن السؤال هنا هو عن الكيفية التي يمكن بها للموازنة الحكومية الجارية في ظل حكومة فلسطينية موحدة (تنتج عن المصالحة السياسية) أن تضيف إلى فاتورة رواتبها كل تلك الأعداد الكبيرة من الموظفين التي قامت حكومة حماس بتعيينهم خلال الأعوام الثلاثة والنصف الماضية، وبالتالي تحمل موازنة الحكومة الموحدة أعباء مالية إضافية تتناقض في جوهرها ومضمونها مع برنامج السلطة الحالي للإصلاح الإداري والمالي.

النقطة الثانية ضمن بند الصعوبات الاقتصادية المحتملة والتي قد تظهر على السطح في حالة التوصل إلى اتفاق للمصالحة السياسية والقيام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه على الأرض، يتعلق بما يتم الحديث عنه بأشكال مختلفة (لا توجد، حسب علمنا، دراسات تفصيلية في هذا الموضوع حتى الآن) من وجود استثمارات مالية وعقارية، واحتكارات تجارية، وتغلغل لحركة حماس في الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية للقطاع الخاص، بعد أن تحول اقتصاد قطاع غزة إلى «اقتصاد غير رسمي» نتيجة فرض الحصار الاقتصادي عليه وانتشار تجارة الأنفاق بشكل رئيسي.^{٤٥} كما أنه ليس من المعروف تماماً ما إذا كانت هذه الأنشطة المالية والتجارية، في حال تأكد وجودها، تعود لحكومة حركة حماس، أم للحركة نفسها، أم لأشخاص محسوبين على الحركة ويستفيدون من علاقاتهم بها.

مرة أخرى، فإن المشكلة هنا تكمن في الكيفية التي سيتم بها التعامل مع هذا الموضوع الشائك (المتمثل في تداخل وتشابك المصالح الخاصة مع المصلحة العامة) في ظل السياسة الاقتصادية المعلنة لحكومة تصريف الأعمال في رام الله (والذي من المتوقع أن يكون الأساس التي يقوم عليه أيضاً البرنامج الاقتصادي لأي حكومة وحدة وطنية تعقب المصالحة السياسية)، حيث أن جزءاً من برنامج الإصلاح الإداري والمالي الذي تبناه، والممول بالكامل دولياً، يقوم على أساس خلق مناخ مواتي لعمل القطاع الخاص الفلسطيني، ومنع الاحتكارات التجارية، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص من خلال المنافسة الحرة لقيادة عملية النمو الاقتصادي في فلسطين.

وهناك أخيراً التعقيدات المرتبطة بموضوع إعادة إعمار قطاع غزة والذي كانت ورقة المصالحة المصرية قد أشارت إليه بشكل عابر. ورغم أن نقطة البداية في هذا الموضوع يمكن أن تكون الوثيقة التي قامت بإعدادها السلطة الفلسطينية برام الله بمساعدة العديد

٤٥ من المهم أن نلاحظ هنا أن اقتصاد قطاع غزة، ورغم ما أعلنته إسرائيل عقب حادثة "أسطول الحرية" من تخفيف لحصارها المفروض على غزة، إلا أن الوضع الاقتصادي بشكل عام لم يتغير جذرياً. وبالتالي لا زال اقتصاد القطاع، وبشكل رئيسي، هو "اقتصاد تحت الحصار"، كما لا زالت الأنفاق المنتشرة على الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر تلعب دوراً محورياً في توفير جميع السلع والبضائع التي ما زالت إسرائيل تمنع دخولها إلى قطاع غزة.

من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة بقطاع غزة،^{٤٦} وتم تقديمها إلى مؤتمر شرم الشيخ الخاص بـ «دعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة»،^{٤٧} إلا أن عملية الإشراف على إعادة الإعمار عن طريق لجنة المتابعة المقترحة في وثيقة المصالحة المصرية قد لا تكون نفسها خالية من التعقيدات. والمقصود هنا على وجه التحديد هو الطريقة التي سيتم بها تشكيل هذه اللجنة، ووضع حدود صلاحياتها، وآلية عملها، وحجم الإمكانيات المتاحة لها لضمان وجود أكبر قدر من الشفافية والفعالية في عملية المتابعة والإشراف على إعادة الإعمار. المشكلة هنا، بكلمات أخرى، تكمن في أن الأطراف المختلفة، وبالذات قطبي السياسة الفلسطينية، أي حركتي فتح وحماس، اللذان سيشكلان النقل الرئيسي لأي حكومة فلسطينية يتم تشكيلها في حالة تحقيق المصالحة السياسية، سيحاولان، كل منهما بطريقته الخاصة، التأثير بشكل كبير على كيفية تشكيل لجنة الإعمار، والطريقة التي تعمل بها، وذلك بهدف تحقيق مكاسب سياسية من وراء ذلك، وبطريقة يمكن أن تؤدي إلى تعطيل عملية الإعمار برمتها.

(٢) الخيارات المقترحة للتمهيد لاستعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع

في ظل ما تم استعراضه حتى الآن في هذه الورقة من تطورات اقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الثلاثة والنصف الماضية، من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٠، وشرح لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي لا تزال تربط بين الطرفين في ظل فترة الانقسام السياسي الراهنة، والتحليل الذي قدمناه لمجموعة التعقيدات التي نعتقد بأنها قد تشكل عقبات أمام استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع في حال تحقيق المصالحة السياسية، فإن السؤال المطروح الآن هو: في ظل هذا كله، وعلى افتراض عدم وجود قوى تعمل في الاتجاه المضاد، ما الذي يمكن للقيادة السياسية في الضفة والقطاع عمله، من ناحية فعلية، من أجل معالجة حالة الانفصال الاقتصادي الراهنة، والعمل على تعزيز إمكانية العودة إلى «اقتصاد فلسطيني موحد» مستقبلاً في ظل مناخ يسوده التوافق السياسي؟

٤٦ تم توجيه العديد من الانتقادات لهذه الوثيقة بسبب السرعة التي تم إعدادها بها من ناحية، واقتصارها على إعادة إعمار البنية التحتية فقط دون تغطية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية، وعدم التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني عند إعداد الوثيقة من ناحية ثالثة. لتفاصيل الوثيقة، أنظر:

Palestinian National Authority, The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza, 2009-2010, Presented to the International Conference in Support of the Palestinian Economy for the Reconstruction of Gaza, Sharm El-Sheikh, Egypt (March 2, 2009).

٤٧ تم في هذا المؤتمر حشد تعهدات مالية دولية وصلت إلى ٤,٤ مليار دولار، وهي تعهدات فاقت مبلغ الـ ٢,٨ مليار دولار الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية للمؤتمر، منها ١,٣ مليار دولار لإعادة الإعمار، والباقي لدعم موازنة حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله.

(أ) خيار المحافظة على العلاقات القائمة "The Do No Harm Option"

هذا الخيار يمكن تسميته بـ "خيار أضعف الإيمان"، والأساس فيه، كما يشير الاسم، هو المحافظة، على أقل تقدير، على ما هو موجود على أرض الواقع من علاقات اقتصادية تربط في الوقت الراهن بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لتحقيق ذلك، فإن الأمر يتطلب، وخلال فترة التمهيد لتحقيق المصالحة السياسية الفلسطينية، عدم لجوء أي من الطرفين، في رام الله وفي غزة، إلى اتخاذ إجراءات انفعالية أو خطوات غير مدروسة من شأنها أن تضر بشدة بالوضع القائم، وضرورة العمل قدر المستطاع، ومن الطرفين أيضاً، على تذييل ما قد ينشأ من وقت لآخر من صعوبات، لتجنب خلق مشاكل من شأنها أن تضعف من هذه الروابط، وتعمق بالتالي من حالة الانفصال الاقتصادي الذي حدث منذ منتصف عام ٢٠٠٧.

فقد شهدت السنوات الثلاثة والنصف الماضية محاولات من هذا القبيل، ومن كلا الطرفين، كادت أن تعصف بالقليل مما تبقى من مظاهر للعلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. مثل ذلك مثلاً في محاولة حكومة غزة خلال الأشهر الأولى لتوليها مقاليد السلطة، الانفراد بالنظام المصرفي بالقطاع، وبالتالي الاستقلال عن العمل تحت إشراف ورقابة سلطة النقد الفلسطينية في رام الله. وفي قيام الحركة بعد ذلك بتأسيس مصرفين في قطاع غزة يعملان خارج دائرة رقابة سلطة النقد الفلسطينية (البنك الوطني الإسلامي، وبنك البريد). كما كانت هناك حالات تم فيها التدخل (من خلال اقتحام قوات الشرطة التابعة لحركة حماس) في عمل النظام المصرفي بالقطاع، والقيام بالاستيلاء على أموال من أحد البنوك التجارية بحجة تنفيذ أمر صادر عن أحد المحاكم.

وفي قطاعي الصحة والتعليم في غزة، وهي القطاعات الوحيدة التي سمحت فيها حكومة رام الله للموظفين في غزة، والذين يتلقون رواتبهم منها، بالاستمرار في العمل في ظل حكومة حركة حماس، لجأت حكومة رام الله (من خلال نقابات العاملين) إلى الإيعاز للموظفين بالقيام بإضرابات احتجاجاً على قرارات كانت حكومة حماس قد اتخذتها في قطاعات الصحة والتعليم تتعلق بتنقلات وظيفية. وقد دفع ذلك بحكومة حماس إلى القيام بتعيين موظفين من المحسوبين على كوادرها، والاستغناء عن خدمات العاملين المضربين. المشكلة هنا لا تتمثل فقط في الضرر المباشر الذي سببه الإضراب من تعطيل لتقديم خدمات حيوية في مجالات الصحة والتعليم لسكان قطاع غزة، وإنما أيضاً في الطريقة التي لجأت بها حكومة غزة لمعالجة الموضوع عن طريق إحلال الموظفين المضربين بموظفين جدد على كادر حكومة حماس، وهو، كما أشرنا قبل قليل، ما سيكون له عواقبه السلبية على الموازنة الجارية لأي حكومة فلسطينية موحدة قد تنشأ في المستقبل إذا ما نجحت مساعي المصالحة السياسية الفلسطينية.

وهناك أيضاً الخلافات التي حدثت بين حكومتي غزة ورام الله خلال سنة ٢٠١٠ بشأن الآلية التي يجب اتباعها لسداد استهلاك قطاع غزة من الكهرباء والتي تقوم حكومة رام الله بشراء الوقود الصناعي اللازم لتوليدتها من المحطة المحلية في غزة ودفع ثمنها إلى إسرائيل؛ والتهامات المتبادلة بين الحكومتين حول محاولة كل منهما بتعقيد الوضع بهدف الحصول على مكاسب سياسية على حساب الطرف الآخر. وقد كانت نتيجة تلك الخلافات زيادة عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن السكان (بمعدل ٨-١٢ ساعة يومياً)، وحدوث مشاكل أخرى تتعلق بتأمين الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المستشفيات، وتوفير مياه الشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ وما تركه كل ذلك من آثار سلبية على الوضع الإنساني في قطاع غزة المتأزم أصلاً.^{٤٨}

ما سبق كان أمثلة على ضرورة المحافظة على العلاقة الاقتصادية القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني، وضرورة تجنب الدخول في أي خلافات من شأنها أن تسبب أضراراً لهذه العلاقة، وتؤدي إلى تعميق حدة الانفصال الاقتصادي بين الضفة والقطاع. هذه هي التوصية الرئيسية الثانية لهذا البحث.

(ب) خيار تحسين ما هو قائم من علاقات اقتصادية "The "Do No Harm +" Option

هذا الخيار يتعلق بقيام الطرفين، في رام الله وفي غزة، ليس فقط بالمحافظة على القليل من العلاقات الاقتصادية القائمة حالياً بينهما، بل العمل على تطويرها وتحسينها في كل مجال من المجالات الأربع التي أشرنا إليها في هذه الدراسة؛ وذلك من أجل تهيئة الأجواء والتمهيد لاستعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع في ظل مناخ المصالحة السياسية الفلسطينية. والمقترحات الآتية تصب في هذا المجال، وتتطلب، من أجل تنفيذها، إيجاد آلية وصيغ مشتركة يتفق عليها الطرفان.

ففي مجال الخدمة العامة مثلاً، يمكن لحكومة رام الله، وبالتعاون كامل مع حكومة حركة حماس في غزة، وكخطوة أولى تليها بعد ذلك خطوات مماثلة أخرى، بالسماح لكبار الموظفين في غزة من الذين ما زالوا يتلقون رواتبهم الشهرية من موازنة الحكومة في رام الله، أن يساهموا بخبراتهم التي تراكمت عبر السنين في إدارة المؤسسات العامة للحكومة، بدلاً من الهدر غير المبرر اقتصادياً لهذه الطاقات البشرية الفلسطينية من الكفاءات والخبرات من أصحاب التجربة الطويلة في العمل العام.

وفي الحقل المصرفي أيضاً، وبدلاً من أن يقتصر دور سلطة النقد الفلسطينية على مجرد تأمين

دخول العملة الإسرائيلية بشكل منتظم لقطاع غزة كم هو الحال عليه في الوقت الراهن، يمكن لسلطة النقد أن تعمل، دون تدخل من حكومة حركة حماس في غزة، على أن يكون القطاع البنكي في غزة جزءاً من حزمة الإصلاحات والتحديثات الشاملة التي أدخلتها سلطة النقد الفلسطينية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية والتي قطعت بها شوطاً كبيراً حتى الآن.

وفي مجال التجارة الخارجية، هناك مجال للتعاون المشترك بين حكومتي غزة ورام الله بصورة أفضل مما هو عليه الحال في الوقت الراهن فيما يتعلق بحركة الواردات إلى قطاع غزة من السلع والبضائع التي تدخل من خلال المعابر التجارية مع إسرائيل. يتضمن ذلك أيضاً إمكانية العمل على زيادة كميات السلع المستوردة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وقيام حكومة رام الله، من خلال التنسيق الجاري مع إسرائيل، ببذل جهود ترمي لتخفيف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على غزة، والسماح بدخول المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي والزراعي في القطاع. يتضمن هذا المقترح أيضاً العودة إلى دراسة ما كان قد أثير سابقاً من إمكانية لوجود ممثلين لحكومة رام الله في المعابر التجارية (معبّر كرم أبو سالم/كيرم شالوم، ومعبّر المنطار/كارني) لتسهيل حركة التبادل التجاري من خلالها.

وأخيراً، في مجال إعادة إعمار قطاع غزة، يمكن لحكومة رام الله لعب دوراً كبيراً في هذا المجال حيث أن الآلية المتبعة في الوقت الراهن، كما كنا قد أشرنا من قبل في هذه الورقة، هي سماح إسرائيل لدخول مواد البناء اللازمة فقط للمشروعات الممولة دولياً والتي توافق عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبحيث تستثني هذه السياسة القطاع الخاص. يمكن في هذا الإطار ليس فقط السعي من أجل تسريع إدخال هذه المواد إلى غزة بوتيرة أعلى من معدلاتها الحالية (من خلال الإسراع مثلاً في عملية الموافقة على المشروعات الدولية التي تقدم لرام الله لدراستها)، بل البحث أيضاً في قيام حكومة رام الله بالتعاون مع العديد من البرامج التي يمولها حالياً الاتحاد الأوروبي لمساعدة القطاع الخاص في غزة لاستعادة قدراته الإنتاجية التي فقد الكثير منها من جراء سياسة الحصار الاقتصادي ومن الدمار الذي لحقته الحرب الأخيرة على القطاع.^{٤٩}

هذه كلها أمثلة على الخطوات العملية التي يمكن القيام بها لتقوية العلاقة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي يمكن أن تمهد مستقبلاً لاستعادة الوحدة الاقتصادية بين المنطقتين.

(ج) خيار وضع آلية لمعالجة التعقيدات المتوقعة لاستعادة الوحدة الاقتصادية

هذا الخيار يمكن تعريفه على أنه "Do No Harm + + Option"، بمعنى أنه لا يتضمن فقط ضرورة المحافظة على العلاقات الاقتصادية القائمة حالياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة (الخيار الأول)، أو السعي للعمل على تطوير وتحسين هذه العلاقات (الخيار الثاني)، بل يتعدى ذلك إلى محاولة البدء من الآن لوضع آليات وتصورات جادة لكيفية معالجة العقبات التي كنا قد أشرنا إليها في هذه الدراسة، والتي قد تقف حجر عثرة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع حال التوصل إلى اتفاق حول المصالحة السياسية الفلسطينية. وفي هذا السياق، يمكن هنا تقديم بعض الأفكار الأولية للقيادة السياسية في رام الله وفي غزة من أجل دراستها، والنظر في إمكانية الاستفادة منها، والتعمق في بحث ما تراه مناسباً منها، كل ذلك في إطار السعي لإيجاد حلول لهذه العقبات.

بالنسبة لموضوع المشكلة المرتبطة بمسألة كيفية عودة ما يقرب من ٧٧ ألف موظف إلى أعمالهم في المؤسسات والدوائر الحكومية في قطاع غزة والتي كانوا يشغلونها قبل حدوث الانقسام السياسي، في وقت لم تعد فيه هذه الأماكن متوفرة بسبب قيام حركة حماس بتعيين بدلاء لهم، فإنه يمكن، من حيث المبدأ، التعامل مع هذه المسألة بطريقتين. الطريقة الأولى تتضمن بحث إمكانية إتاحة الفرصة لهؤلاء الموظفين، من الطرفين، الذين وصلوا إلى سن معين، للحصول على تقاعد مبكر لمن يرغبون في ترك الخدمة العامة. الطريقة الثانية تتضمن إمكانية توفير قروض بنكية بشروط ميسرة (من حيث نسبة الفائدة، وفترة السماح، ومدة السداد) لمن أراد من الموظفين، ومن الطرفين، وبدون التقييد بسن معين هذه المرة، ترك العمل الحكومي، للبدء في إقامة مشروعات تجارية خاصة بهم.

بالنسبة للموضوع المتعلق بما يتم الحديث عنه من احتمال لوجود استثمارات مالية وعقارية، واحتكاكات تجارية لحكومة لحركة حماس، بما قد يتعارض مع السياسة والفلسفة الاقتصادية العامة لأي حكومة فلسطينية موحدة يتم تشكيلها في المستقبل في إطار المصالحة السياسية، فإنه يمكن معالجة هذه المسألة عن طريق الاستفادة من سابقة مماثلة حدثت في السلطة الوطنية الفلسطينية عام ٢٠٠٠. حينها، تم الاتفاق على أن تقوم السلطة الفلسطينية بالكشف عن حجم الأصول المالية وعن الاحتكاكات التجارية التي كانت تديرها بدون شفافية أو مسائلة سواء عن الكيفية التي تدار بها هذه الأنشطة، أو عن كيفية التصرف بالأرباح الناجمة عنها. عندها، تم الاتفاق بأن يتم وضع جميع هذه الأصول في "صندوق الاستثمار الفلسطيني" الذي تم إنشاءه لإدارة هذه الأنشطة الاستثمارية، وبحيث تذهب صافي أرباحه لصالح وزارة المالية. وبالتالي يمكن للقيادة السياسية الفلسطينية دراسة إمكانية التعامل مع هذه المسألة بنفس الأسلوب.

وهناك، أخيراً، التعقيدات المحتملة والمتعلقة بموضوع إعمار قطاع غزة وتشكيل اللجنة الفلسطينية التي ستتولى عملية الإشراف على إعادة البناء والإعمار، حيث يمكن البدء من الآن في التفكير الجاد في الكيفية التي يمكن بها تشكيل هذه اللجنة حتى يمكن تجنب إشكاليات اللحظات الأخيرة. المسألة هنا تتعلق، كما وسقت الإشارة إليه في هذه الورقة، بطريقة اختيار أعضاء اللجنة، وآلية عملها، وتحديد حجم الموارد التي ستوضع تحت تصرفها، إلخ. ويمكن هنا الاستعانة بالخبرات الطويلة التي يمتلكها "المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار"، بكدار، للمساعدة في هذا الموضوع.

ملاحظة ختامية

على الرغم من التحولات الاقتصادية المتناقضة إلى حد كبير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه يمكن القول بأن ما حدث من تباعد اقتصادي بين المنطقتين، ومن اختلاف في طريقة الإدارة الاقتصادية في كل منهما، واختلاف طبيعة التطورات الاقتصادية التي جرت خلال الفترة، إلا أنه من المهم التأكيد على أن كل ذلك، رغم جديته، قد لا يكون عائفاً حقيقياً في طريق تحقيق المصالحة السياسية. بل أن العكس هو الأقرب إلى الصحيح، وهو أن عدم تحقيق المصالحة الوطنية يحمل في ثناياه إمكانية استمرار مثل هذا التباعد: أي حدوث مزيد من التدهور الاقتصادي في قطاع غزة، واستمرار تقييد إمكانية تحقيق تطور اقتصادي مستدام وذات مغزى في الضفة الغربية. وبكلمات أخرى، فإنه في ظل غياب التقارب السياسي بين حركة حماس وحركة فتح، فإن حرية حركة السلع والأفراد من خلال معابر قطاع غزة (بما فيها معبر رفح الحدودي) ستظل مقيدة إلى حد كبير، وستظل الأموال والمساعدات الدولية المطلوبة لإعادة إعمار قطاع غزة بعيدة المنال، وستظل، نتيجة ذلك، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لسكان القطاع مرشحة لمزيد من التدهور كما ستظل التجربة الجارية حالياً في الضفة الغربية لإصلاح وبناء المؤسسات العامة وللهيئات الاقتصادية عرضة للانحيار في أي وقت.

رغم ذلك، فإنه من المهم التأكيد هنا، بأن العائق الأكبر أمام تحقيق «الوحدة الاقتصادية» بين الضفة الغربية وقطاع غزة إنما يكمن في السياسة الإسرائيلية الرسمية التي تقوم على أساس تعميق الفصل بين المنطقتين، وإلغاء وجود أي تواصل اقتصادي بينهما، الأمر الذي يتطلب من قطبي السياسة الفلسطينية في غزة ورام الله الوعي التام للمخطط الإسرائيلي، وإدراك أبعاده، والعمل بمسؤولية كاملة من أجل إفشاله.